الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

United Nations
Economic and Social Commission
for Western Asia

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

Nations unies
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

كلمة السيد منير ثابت

نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

في افتتاح

ورشة عمل الإسكوا حول

الحكومة المفتوحة والتكنولوجيات الناشئة في المنطقة العربية

بيروت، في 2 تموز/يوليو 2019

معالي الدكتورة مي شدياق، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان،

السيدات والسادة الأكارم،

صباح الخير جميعاً،

أرحب بكم مجدداً في بيت الأمم المتحدة في بيروت فمعظمكم أصبح من أهل البيت، يفيدنا بخبراته، ويغنينا بأفكاره. أرحب بكم هذه المرة للمشاركة في ورشة العمل الإقليمية الثانية حول "الحكومة المفتوحة والتكنولوجيات الناشئة في المنطقة العربية"، والتي تندرج ضمن أنشطة الإسكوا حول "التطوير المؤسسي لتعزيز النُهُج التشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ".

أضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر خطة طريق واضحة متكاملة تعتمدها معظم دول العالم معدلة لتعكس واقع كل منها. خطة طريق بإمكانها تحقيق الرفاه والنمو والعدالة لوطبقت بأكملها ولو تسنت لها كل التمويلات اللازمة.

وقد أكدت هذه الخطة على أهمية إرساء الحوكمة الرشيدة، وبناء المؤسسات العامة الشفافة والفعالة، كعوامل ضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، تأتي ورشة عملنا اليوم لتعمق مقدرتنا جميعاً لتعزيز التطور المؤسسي عن طريق تكنولوجيا االمعلومات والشفافية والمساءلة واعتماد نُهُج تشاركية أكثر فعالية وكفاءة من أجل معالجة التحديات الراهنة.

ولا شك أن تطبيق الحكومة المفتوحة في دولنا العربية سيسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وبخاصة **الهدف السادس عشر (16)** الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. بالإضافة إلى قدرتها على تسريع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر **(الهدف 1)**، وتحسين الخدمات الصحية وزيادة الرفاه **(الهدف 3)**. وتساهم الحكومة المفتوحة أيضاً في تعزيز الابتكار وفي المساهمة بخلق فرص عمل جديدة لائقة للمواطنين لا سيما الشباب منهم، وبالتالي تساعد على تحقيق **الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.**

أصبحت فوائد تكنولوجيا المعلومات في إطار تعزيز مؤسسات القطاع العام معروفة، وبدأ البعض يقدر قيمة هذه الفائدة مادياً. ففي كندا يقدر التوفير الحاصل عن تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة بحوالي 3.2 مليار دولار، وذلك لمجرد فتح البيانات المتعلقة بالضرائب، الأمر الذي ساعد على زيادة الشفافية ومواجهة التهرب الضريبي. كما نتج عن اعتماد سياسات واستراتيجيات البيانات الحكومية المفتوحة على مستوى دول الاتحاد الأوربي فوائد اقتصادية جمة. فقد

بينت إحدى الدراسات[1] أن الحجم التراكمي للقيمة الاقتصادية لسوق البيانات المفتوحة في الاتحاد الأوربي للفترة 2016-2020 سيصل إلى حوالي 325 مليار يور، وأن عدد فرص العمل التي ستخلقها البيانات المفتوحة لذات الفترة سيصل إلى 100 ألف فرصة عمل، يضاف إلى ذلك الأثر الإيجابي لتطبيق البيانات المفتوحة على المجتمع والبيئة والثقافة.

السيدات والسادة الكرام،

لم يعد خفياً أن التكنولوجيات الجديدة هي أدوات هامة يمكن تسخيرها في تطبيق الحكومة المفتوحة وفق أُطر عمل ونماذج تعتمد على البيانات المفتوحة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأدوات التعاونية، والإشراك المفتوح، فما العائق أمام تطبيقها في بعض مؤسسات القطاع العام في منطقتنا؟ هل هو مادي؟ هل العائق هو سياساتي Policy ؟ وما السبيل إلى تخطي هذه العوائق؟

نبحث وإياكم على أجوبة لهذه الأسئلة وهاجسنا دعم الدول الأعضاء لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والحكومة المفتوحة للإسراع في تنفيذ أجنداتها 2030 للتنمية المستدامة. فهذا في صلب مهمتنا، وهذا أيضاً يستجيب إلى التوجيهات الواضحة للأمين العام للأمم المتحدة الذي يحثنا كما يحث كل منظمات الأمم المتحدة لبذل كل ما في وسعنا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خططها للتنمية المستدامة. وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي. لهذا الغرض، عيّن الأمين العام سنة 2018 فريق رفيع المستوى من الخبراء للنظر في مسألة "التعاون الرقمي" لتناول الأثر الاجتماعي والأخلاقي والقانوني والاقتصادي للتكنولوجيات الرقمية من أجل تعظيم منافعها والحد من ضررها. وقد جاء في تقريرهم الصادر حديثاً هذا الشهر مجموعات من التوصيات الهامة المتعلقة ببناء مجتمع واقتصاد رقمي شامل، وبناء قدرات على مستوى الفرد والمؤسسات، وتدعيم الثقة الرقمية والأمن الرقمي، وتعزيز التعاون الرقمي الدولي.

أيها الحضور الكريم،

على الرغم من وجود العديد من التحديات في بلداننا العربية، إلا أن تطبيق الحكومة المفتوحة بدأ بالتطور شيئاً فشيئاً ، ويوجد عدد من المبادرات التي تركز على البيانات المفتوحة، كما انضمت ثلاثة بلدان عربية إلى شراكة الحكومة المفتوحة العالمية وهي الأردن وتونس والمغرب، وساعد تطبيق الحكومة الإلكترونية في البعض الآخر إلى دعم مفاهيم الحكومة المفتوحة وخاصة تلك التي تركز على تطوير النهج التشاركي بين الحكومة والمواطنين.

ولدعم جهود الدول العربية في التحول نحو الحكومة المفتوحة، قدمت الإسكوا إطار عمل متكامل لتعزيز وتطبيق الحكومة المفتوحة، بحيث يكون متلائماً مع واقع الدول العربية بمجالات متعددة، كاستثمار التكنولوجيا، والحكومة الإلكترونية، والوضع التشريعي، كما يتلاءم أيضاً مع ثقافة المجتمع العربي ومدى تفاعل المواطنين والمنظمات غير الحكومية مع القطاع العام. ويُعدّ إطار الإسكوا دليلاً نموذجياً لتطبيق الحكومة المفتوحة ووضع خطط العمل الوطنية. ويتضمن هذا الإطار أربع مراحل أساسية تتمثل في: الانفتاح، والمشاركة، والتعاون والإشراك الناجز؛ بالإضافة إلى مرحلة الخطوات التمهيدية.

وقد نظّمت الإسكوا في هذا السياق ورشة عمل تدريبية إقليمية في أيلول الماضي في بيروت حول الحكومة المفتوحة، كما نظمت ورشة عمل وطنية توعوية في السودان حول البيانات المفتوحة في شهر تشرين الثاني 2018. بالإضافة إلى ذلك نظمت ورشة عمل وطنية حول سياسة البيانات المفتوحة في الأردن في شهر نيسان/أبريل من هذا العام.

تأتي هذه الورشة لتبني على سابق جهودنا حول زيادة الوعي وبناء قدرات المشاركين فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير النُهُج التشاركية في المؤسسات العامة، وستوفر المعرفة والخيارات والأدوات والإجراءات لتطوير وتنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات المفتوحة والمشاركة.

أتمنى لكم ورشة عمل موفقة، وقضاء وقت ممتع في بيروت.

[1] https://www.europeandataportal.eu/en/highlights/creating-value-through-open-data